

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية



البيان المالي التمهيدي لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨

مارس ٢٠١٧

١

تقديم

تستكمل وزارة المالية للعام الثالث على التوالي خطاها الراسخة في إشراك المواطن في كافة مراحل إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة والتي ينبغى في الأساس أن تعبر عن طموحاته وتلبى مطالبه، بإصدار البيان المالى التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى الجديد ٢٠١٧/٢٠١٨. وقد قامت الوزارة من قبل بإصدار منشور إعداد الموازنة العامة للعام المالى ذاته متضمناً أهم المبادئ والأهداف والسياسات المالية والإقتصادية التى يتم على أساسها إعداد مشروع الموازنة.

ويستعرض هذا التقرير الإطار الاقتصادى المحلى والخارجى وأهم الافتراضات عند إعداد مشروع الموازنة الجديدة والتي تستهدف من خلاله الحكومة تحقيق إنطلاقة إقتصادية من خلال برنامج إصلاح إقتصادى وطنى طموح يسمح بالإستجابة لتطلعات المواطنين فى تحسن سريع ومستدام لمستوى المعيشة، ومع إلتزام الدولة بالقيام بدورها الأساسى فى توفير الحماية والعدالة الاجتماعية، والإستثمار فى التنمية البشرية، وتحديث البنية الأساسية، والتأكد من إستقرار وإستدامة النظام المالى والاقتصادى على المدى المتوسط.

كما يمثل مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ إستكمالاً للمرحلة الثانية من الإصلاحات التى إتخذتها الحكومة منذ العام الماضى لمعالجة الاختلالات الهيكلية التى ظل الاقتصاد المصرى يعانى منها لسنوات؛ إلا أنه من المنتظر أن تشهد الحياة الاقتصادية لمصر حدثين يعتبران على النقيض لبعضهما البعض؛ حيث يتم تطبيق باقى الاجراءات الإصلاحية والتي سوف تشهد الموازنة العامة فى إثرها تحقيق لفائض أولي من بعد سنوات طويلة وهي مكبلة بالعجز الكلي والديون. وهذا الفائض هو بداية بشار الإصلاح الاقتصادى الذى إتخذته الحكومة المصرية بكل شجاعة وجرأة ووقفت ورائه القيادة السياسية ودعمته حتى تم تحقيقه على أرض الواقع وساندته جموع الشعب بما تحمّلته من أعباء مصاحبة لعملية الإصلاح واثقة فى قيادتها السياسية وحاملة لمستقبل واعد بتحسين الظروف المعيشية ومستوى الخدمات العامة وتوافر فرص العمل لأبناء هذا الوطن وإرتفاع مستوي الرفاهية لجميع مواطني هذا الشعب العظيم.

وفى سياق ما تبنته وزارة المالية من مبادئ الشفافية فى كل مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة تسعى وزارة المالية أن يكون هذا التقرير أساساً لتبادل الآراء حول السياسات التى تتبناها الحكومة، حيث تأخذ وزارة المالية بعين الإعتبار والجديّة كافة الآراء التى تتلقاها فى هذا الإطار وذلك من خلال الموقع الإلكتروني التفاعلى www.budget.gov.eg.

وزير المالية

عمرو الجارحي

فهرس

أولاً: الرؤية... نسعى للإصلاح الشامل لمستقبل واعد....

أهم الإصلاحات المنفذة العام الماضي

عرض سريع لنتائج المالية العامة للفترة يوليو-فبراير ٢٠١٦/٢٠١٧

ثانياً: مؤشرات إقتصادية أولية مبشرة... نحو مستقبل أفضل

تزايد حصيلة ضريبة القيمة المضافة من وقت تطبيق القانون في نوفمبر ٢٠١٦

تطورات مبشرة في القطاع الحقيقي

أثر تحرير سعر الصرف على تحسن عدد من المؤشرات الإقتصادية

التشريعات الجديدة خلال المرحلة المقبلة

ثالثاً: أهم التحديات المالية والإقتصادية ٢٠١٦/٢٠١٧

تأثير التغيرات الأخيرة من تحرير أسعار الصرف ومعدلات الفائدة (الأسس التي بنيت عليها الموازنة)

الأثر المتوقع لتطبيق قانون القيمة المضافة في عام ٢٠١٦/٢٠١٧

الإلتزام بالإستحقاقات الدستورية للتعليم والصحة

رابعاً: الأهداف الكمية والإفتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨

١. معدلات النمو والبطالة

٢. معدلات العجز والدين الحكوى

٣. معدلات التضخم

٤. أداء الإقتصاد العالمى

٥. أهم الافتراضات

خامساً: أهم توجهات السياسة المالية في مشروع الموازنة

١. سياسات دفع النشاط الإقتصادى

٢. سياسات إصلاح المالية العامة

تطوير منظومة الأجور وأثر تطبيق قانون الخدمة المدنية

إستكمال الإصلاحات الهيكلية والمالية في قطاع الطاقة

تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام

اصلاحات أخرى لتحسين إدارة المالية العامة

٣- تعزيز ارتباط إيرادات الدولة بالنشاط الإقتصادى

ضريبة القيمة المضافة والتأكد من سلامة التطبيق

إصلاحات أخرى لتعظيم موارد الدولة

٤- سياسات للسيطرة على إرتفاع الأسعار وزيادة المنافسة وحماية المستهلك

٥- تدعيم نظم الحماية الاجتماعية

إصلاح التأمين الصحى الشامل والسلع التموينية

سادساً: أهم المخاطر المالية في مشروع موازنة العام المالى القادم

أولاً: الرؤية... نسعى للإصلاح الشامل لمستقبل واعد...

معاً نستكمل مشوار الإصلاح الإقتصادي والمالي الذي بدأناه منذ بداية العام المالي قبل الماضي حيث تقوم الحكومة من خلال موازنة العام المالي الجديد بإستكمال تنفيذ البرنامج المتكامل للإصلاح الذي يهدف إلى تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة ورفع معدلات التشغيل والإهتمام بالحماية الإجتماعية، حيث يركز برنامج الإصلاح الإقتصادي على رفع معدلات النمو من خلال زيادة معدلات الادخار والاستثمار ويتسم بالإستدامة والإحتوائية لجميع أبناء الوطن ويعمل على تنمية الطاقة الإنتاجية خاصة الصناعة وزيادة القدرة على المنافسة والتصدير وخلق فرص عمل حقيقية وتخفيض معدلات البطالة والفقر. كما يهدف البرنامج إلى معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد بطريقة تدريجية ومتوازنة لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المطلوب للإستدامة والسيطرة على معدلات الأسعار.

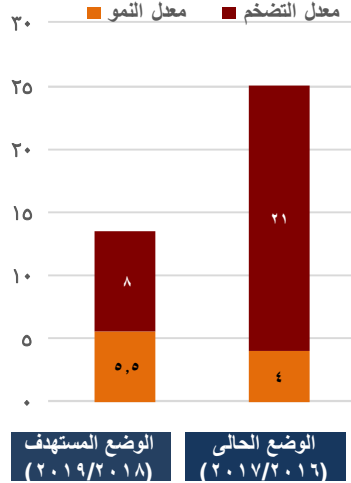
منطلقات السياسة المالية:

§ تحقيق الضبط المالي ووضع معدلات العجز والدين العام في اتجاه نزولي من خلال ترشيد الانفاق العام وإعادة ترتيبه وزيادة الإيرادات.

§ المساهمة في زيادة معدلات النمو والتشغيل وتنمية بيئة اعمال محفزة للقطاع الخاص.

§ زيادة محصنات الحماية الاجتماعية والتوسع في البرامج الأكثر استهدافا للفئات الأولى بالرعاية.

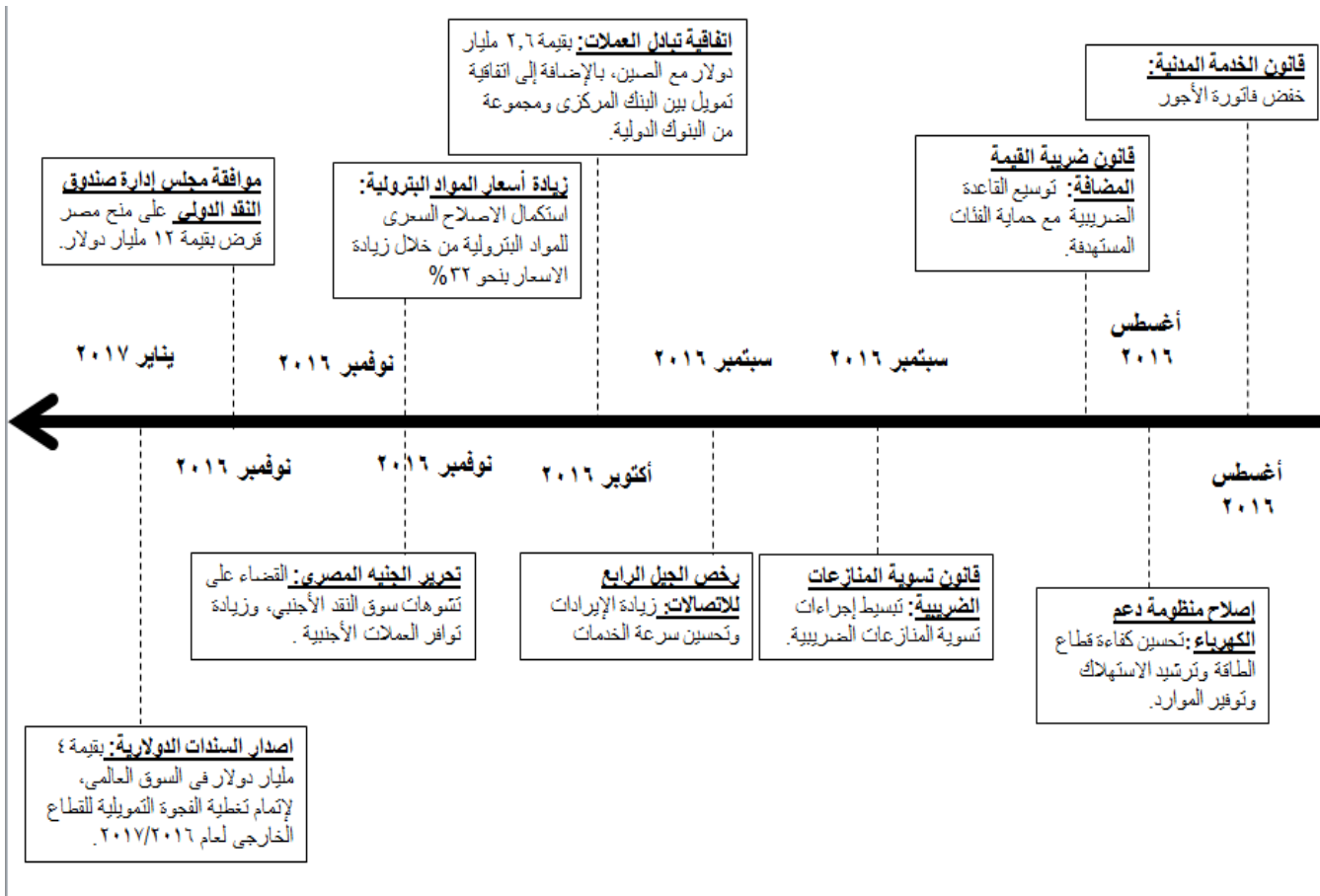
استهداف نمو مرتفع ومستدام يستفيد منه الجميع



كما يحرص مشروع الموازنة العامة الجديدة على تمكين المواطنين من خلال سياسات لإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين بما يضمن كفاءة الإنفاق وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الإستهداف. بالإضافة إلى الحفاظ على معدل مرتفع للإستثمارات في البنية الأساسية لإحداث نقلة نوعية في مستوى وكفاءة الخدمات العامة الأساسية المقدمة للمواطنين وإستكمال المشروعات التنموية الكبرى وتركيز على رفع كفاءة برامج ومظال شبكة الحماية الإجتماعية.

أهم الإصلاحات المنفذة العام الماضي

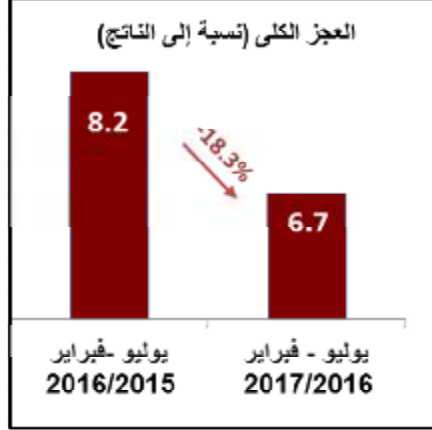
شهدت مصر خلال عام ٢٠١٦ حراكاً واسع النطاق لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي ظل الاقتصاد المصرى يعاني منها لسنوات، مما تطلب تضافر الجهود بين المصريين حكومةً وشعباً، حيث وضعت الحكومة المصرية برنامجاً للإصلاح الاقتصادي، شمل تحرير نظام الصرف الأجنبي للتص من نقص العملة الأجنبية وتشجيع الاستثمار والصادرات وتحريك أسعار المنتجات البترولية، وتطبيق قانونى القيمة المضافة والخدمة المدنية، وتنويع مصادر التمويل من خلال إصدار السندات الدولارية فى الأسواق الدولية، والسعى نحو احتواء التضخم. بالإضافة إلى غيرها من الإصلاحات المالية الهيكلية الهامة الأخرى الهادفة إلى تعظيم موارد الدولة الضريبية وغير الضريبية، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المجتمع المصرى بهدف الإستغلال الأمثل لمقدرات الوطن وزيادة الإستثمارات فى البنية التحتية وتحسين مستوى الخدمات العامة.



وقد كان للإصلاحات الهيكلية التي نفذتها الحكومة أثراً هاماً على نتائج المالية العامة

عرض سريع لنتائج الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٧/٢٠١٦

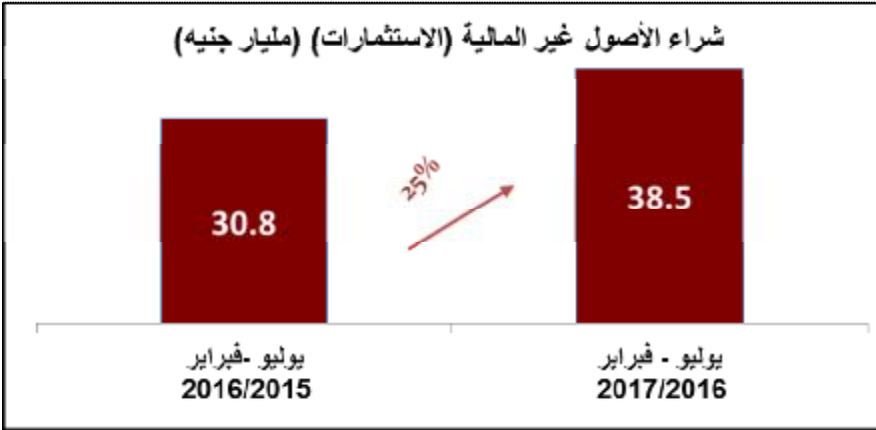
(أ) انخفاض العجز الأولي كنسبة من الناتج المحلي خلال يوليو-فبراير ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٤٣ مليار جنيه (١.٣% من الناتج



المحلي) مقابل ٧٠ مليار جنيه (٢.٦% من الناتج المحلي) خلال العام السابق.

(ب) ارتفاع الإيرادات الضريبية من الجهات غير السيادية بـ ٢٣%

منذ بداية العام المالي، كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بـ ٢٠% نتيجة تحصيل نحو ٦.٥ مليار جنيه من مستحقات طرح رخصة الجيل الرابع للمحمول، وزيادة فائض قناة السويس حتى فبراير بنحو



٤٩% تزامناً مع ارتفاع أسعار الصرف، وزيادة المحصل من فائض هيئة المجتمعات.

(ج) كما تمت المصروفات الحكومية لتحقيق معدل نمو سنوي قدره ١٤.٢% نتيجة ترشيد الانفاق.

(د) بينما عكست أحدث بيانات الموازنة زيادة المصروفات على شراء السلع والخدمات (٢٢% نمو سنوي) لضمان سير وكفاءة العمل الحكومي وتوافر مستلزمات العمل، وكذلك استمرار تنفيذ خطة الحكومة الاستثمارية الطموحة (٢٥% نمو سنوي) حيث ارتفعت الاستثمارات لتصل إلى ٣٨.٥ مليار جنيه مقابل ٣١ مليار جنيه في ٢٠١٥/٢٠١٦ منها ٣٣.٢ مليار جنيه استثمارات ممولة بعجز. كما شهد الاتفاق الاستثماري الموجه لقطاعات الصحة والتعليم زيادات سنوية كبيرة وذلك في إطار خطة الدولة للارتقاء بمستوى الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية.

كما قامت الحكومة بتطبيق عدد من الإجراءات الإضافية للحماية الاجتماعية وفي مقدمتها ما يلي:

(أ) رفع مخصصات الدعم على

بعض بنود الإنفاق ذات البعد الاجتماعي			
معدل النمو السنوي	يوليو - فبراير ٢٠١٧/٢٠١٦	يوليو - فبراير ٢٠١٦/٢٠١٥	بند
٢١٪	٣٠٣٣٥,٣	٢٥٠٥٢,٩	الصحة، ومنها
١٩٩٥٩٪	٣٠٤٩	١٥,٢	نفقات علاج على حساب الدولة
٢٨٪	٢١٩١,٥	١٧٠٦,٨	شراء الادوية
٤٩٪	٧٨٩,١	٥٣٠,٢	دعم التأمين الصحي والادوية
١٠٪	٢٢٨٨٩,٦	٢٠٧١٥,٢	دعم الكهرباء
١٩٪	٣١٤١,٩	٣٦٣٠,٤	نفقات الصيانة

البطاقات التموينية من

١٥ إلى ٢١ جنيهه

للفرد، بالإضافة إلى رفع

أسعار شراء القمح المحلي

وربطها بالسعر العالمي

وزيادة أسعار شراء

منتجات زراعية أخرى

(مثل قصب السكر).

(ب) زيادة عدد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة إلى ١.٧ مليون أسرة في نهاية العام مقابل نحو ١ مليون أسرة عند إعداد

الموازنة.

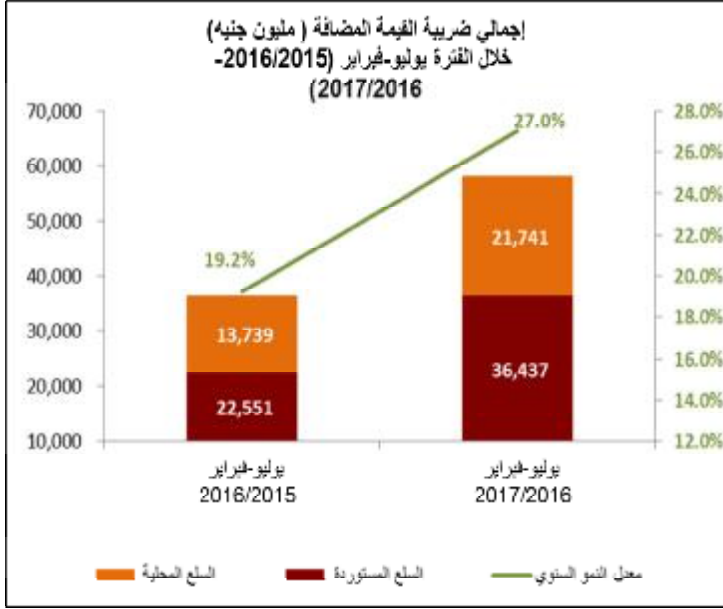
(ج) توفير مبالغ نقدية لصالح الهيئة العامة للبتروك كدعم للطاقة (٤ مليار جنيه شهريا) لضمان استمرار توفير الوقود اللازم للكهرباء

وللصناعة وللأفراد.

(د) زيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة وشراء الادوية.

ثانياً: مؤشرات إقتصادية أولية مبشرة... نحو مستقبل أفضل

تزايد حصيلة القيمة المضافة من وقت تطبيق القانون في نوفمبر ٢٠١٦

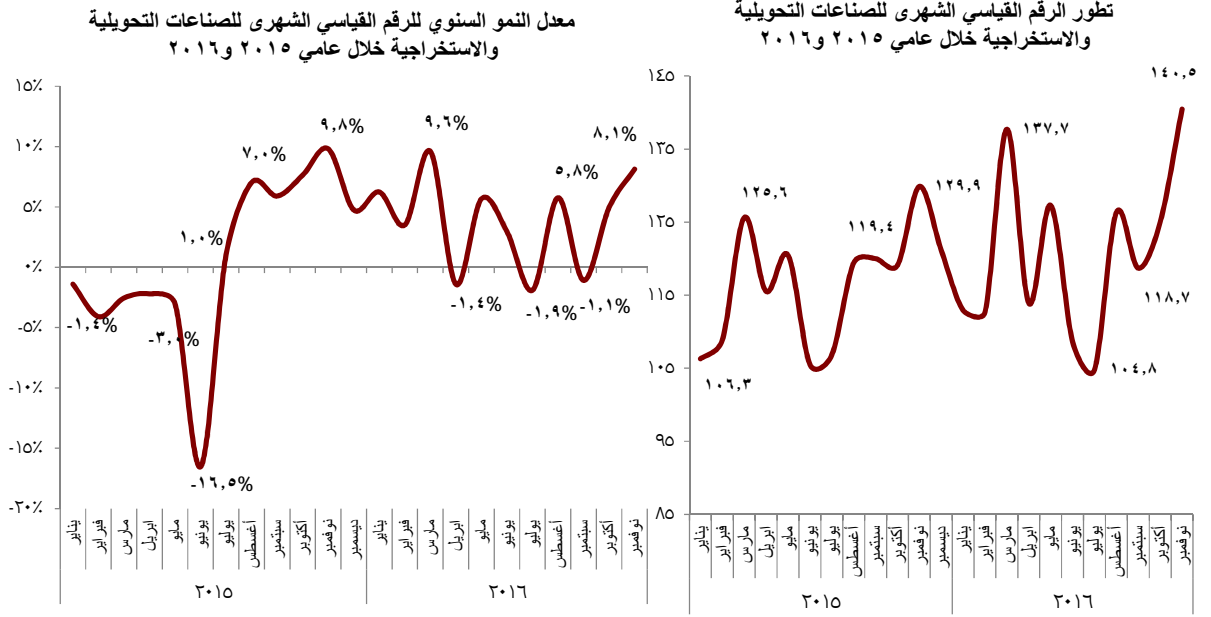


وافق مجلس النواب علي تطبيق قانون القيمة المضافة كبدل لضريبة المبيعات علي السلع والخدمات والذي تم بدء العمل به منذ نوفمبر ٢٠١٦. وقد تم عند تصميم القانون مراعاة تخفيف الأعباء عن الطبقات الاقل دخلاً كركن أساسي في السياسة المالية للدولة من خلال شمولية الإعفاءات التي يتضمنها القانون لتشمل معظم السلع والخدمات التي يستدعيها المواطن في حياته اليومية. وقد شهدت حصيلة ضريبة القيمة المضافة نمواً كبيراً منذ بدء تطبيق القانون في نوفمبر ٢٠١٦ ليرتفع إجمالي الحصيلة من متوسط قدره ١٠-١٢ مليار جنيه شهرياً الى أكثر من ١٤ مليار جنيه شهرياً مؤخراً، حيث بلغ المعدل النمو السنوي للحصيلة في الفترة يوليو-فبراير من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ليصل إلى ٢٧% مقابل نحو ١٩% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وتتوقع الحكومة أثر مالي يبلغ ٢٠ مليار جنيه بنهاية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث أن الأثر المالي الكلي للضريبة عند معدل ١٣% سيصل إلى نحو ١% من الناتج المحلي الإجمالي، علي أن يزيد هذا المعدل إلى ١٤% محققاً ٥١ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ و٦٦ مليار جنيه بنهاية العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨.

تطورات القطاع الحقيقي

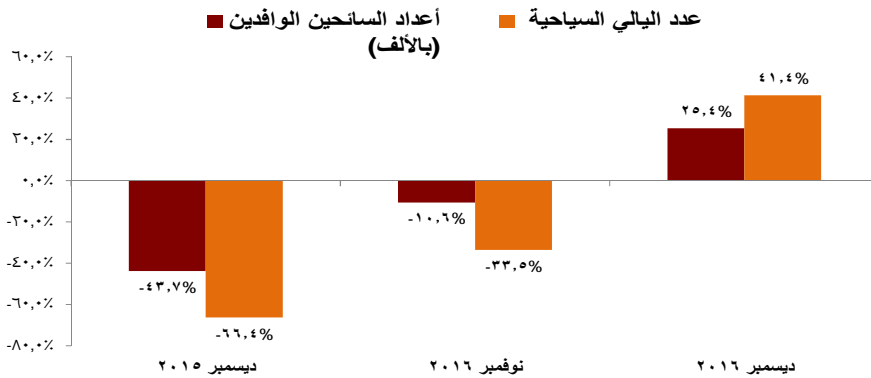
التطور في الرقم القياسي للصناعات التحويلية والإستخراجية:



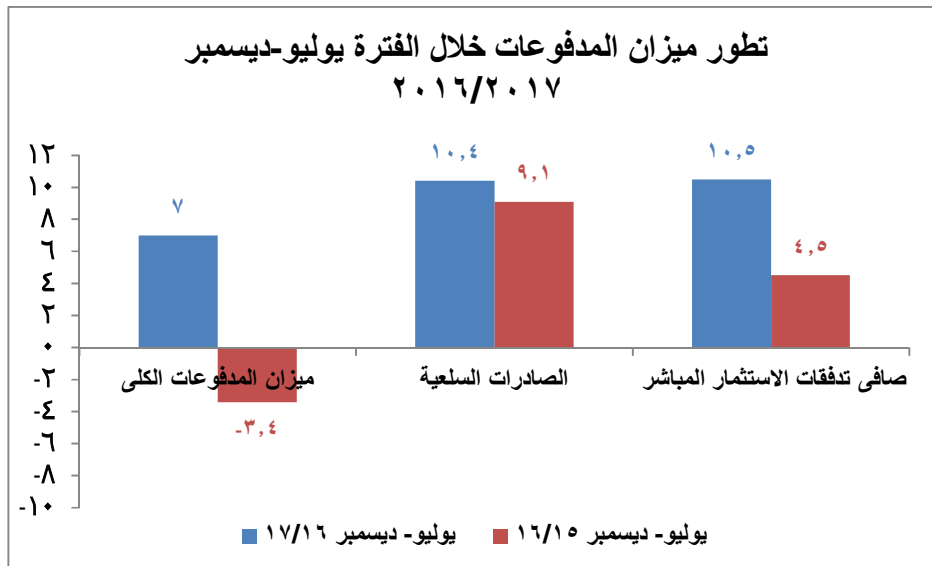
شهد الرقم القياسي للصناعات التحويلية ارتفاعاً ملحوظاً في نوفمبر ٢٠١٦ حيث سجل ١٤١ والذي يعد أعلى مستوى له منذ عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وقد ارتفع بنسبة ١٢.٨% مقارنة بشهر أكتوبر ٢٠١٦ في ظل تنامي النشاط الإقتصادي في كل من قطاعات المنتجات الغذائية، والمواد والمنتجات الكيماوية نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة خلال الفترة الأخيرة والتي أثرت بشكل إيجابي على نمو إنتاجية تلك القطاعات.

تزايد أعداد السائحين بشكل ملحوظ بنهاية عام ٢٠١٦

معدل نمو سنوي لأعداد السائحين الوافدين وعدد الليالي السياحية (%)



زيادة في أعداد السائحين الوافدين بنحو ١٠% في ديسمبر ٢٠١٦ مقارنة بالشهر السابق وبنحو ٢٥% مقارنة بنفس الشهر العام السابق في ضوء عودة الثقة في الإصلاحات المنفذة.



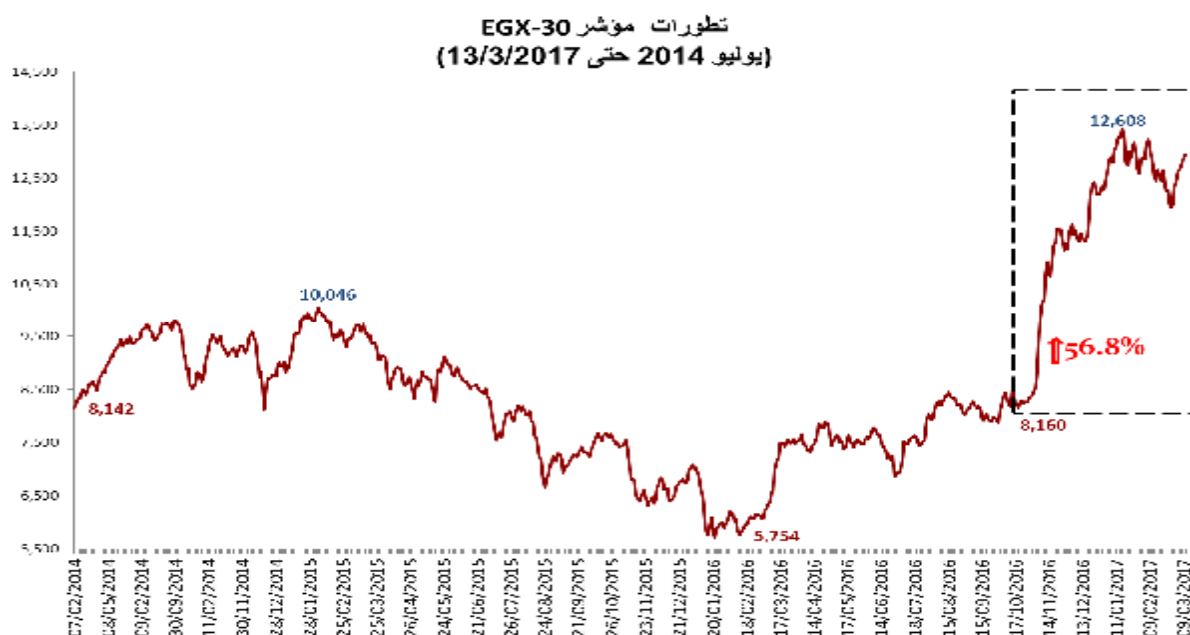
ومن المؤشرات الإيجابية الأخرى تحقيق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بنحو ٧ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى الحالى، مقابل عجز بلغ ٣.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، الأمر الذى يتضح فى ضوء زيادة الصادرات السلعية بنسبة ١٤.٤%، وانخفاض الواردات السلعية بنسبة ٢.٣%، وارتفاع صافى الإستثمار الأجنبى المباشر بنسبة ٣٨% لتتحقق ٤.٣ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى الحالى، وهو ما يؤكد تزايد ثقة المستثمرين فى الإقتصاد المصرى بعد الإصلاحات المالية والهيكلية المنفذة.

كما تشير توقعات قطاع الأعمال طبقاً لعينة من نحو ١٣٠ شركة من الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بتحسن وتيرة النشاط الإقتصادى خلال المرحلة المقبلة فى ضوء الإصلاحات الإقتصادية الأخيرة التى إتخذتها الحكومة المصرية، ووجود حالة من التفاؤل الشديد بتزايد فرص التصدير وتوقع تزايد المبيعات المحلية ومعدلات الإستثمار والتشغيل.

أثر تحرير سعر الصرف على تحسن عدد من المؤشرات الإقتصادية

وقد كان لقرار تعويم سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦ أصداء إيجابية على أداء عدد من المؤشرات الإقتصادية، وعلى رأسها تحسن مؤشرات البورصة المصرية لتزحف بمعدلات غير مسبوقه منذ قرار تحرير سعر الصرف، فضلاً عن إقبال الإغانب على زيادة إستثماراتهم بشكل ملحوظ فى أذون الخزانة الحكومية، بالإضافة إلى تزايد الإستثمارات الدولية فى السندات الدولارية المصرية، وهو ما توضحه الرسوم البيانية التالية:

إستعادة الثقة وجذب الإستثمارات إلى الداخل نمو ملحوظ في مؤشرات البورصة والتدفقات النقدية



القيمة السوقية (مليار جنيه)

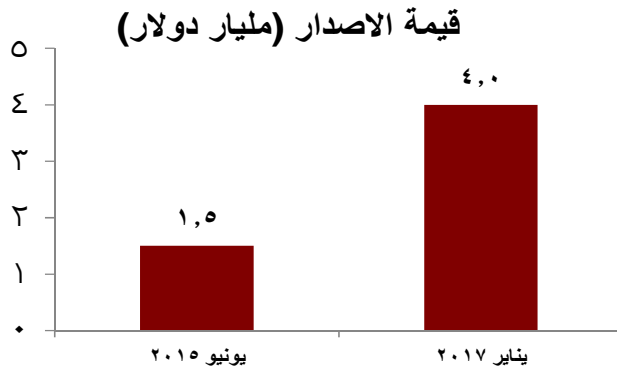


كان لقرار تعويم سعر الصرف أصداء إيجابية على أداء البورصة المصرية فقد شهدت البورصة المصرية انتعاشاً خلال تعاملاتها الأولى بعد هذا القرار وصعدت مؤشراتنا إلى أعلى مستويات منذ عام ٢٠٠٨. حيث إرتفع مؤشر EGX ٣٠ بنحو ٥٦.٨% ليحقق ١٢٩٢٩ نقطة خلال منتصف مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ ٨٢٤٣ نقطة في منتصف أكتوبر ٢٠١٦. ويرجع ذلك متأثراً بسياسات تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ مما أدى إلى إنعاش تعاملات المستثمرين الأجانب نتيجة توافر الدولار مما مكّهم من الإقبال على التعامل في البورصة متوقعين نشاط أكثر وانتعاشة قوية خلال مرحلة التداول.

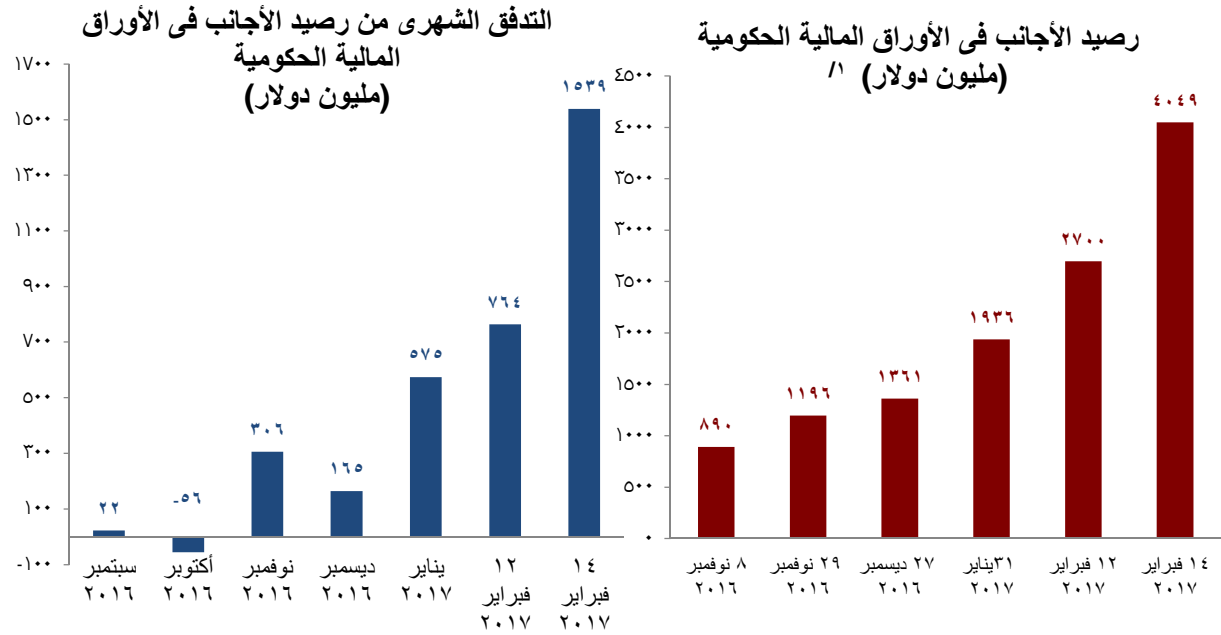
أثر إصدار السندات الدولارية على جذب الإستثمارات

تعمل وزارة المالية على تنفيذ إستراتيجية طموحة لتنوع مصادر التمويل من الأسواق الدولية دون الإعتماد فقط على التمويل المحلي. حيث قامت وزارة المالية بإصدار سندات دولارية بقيمة بلغت ٤ مليار دولار في يناير ٢٠١٧ وهو الطرح الأكبر في الاسواق العالمية منذ يونيو ٢٠١٥. وتعد آلية إصدار السندات الدولارية إحدى الطرق الفعالة لتحقيق تنوع مصادر التمويل، بالإضافة الى ذلك ستدعم هذه السندات الاحتياطي من النقد الاجنبي وتمويل احتياجات الخزانة العامة، وتواجد مصر في الساحة العالمية في اسواق المال، وقد كان لإقبال المستثمرين على السندات الدولارية

المصرية مدلولاً على تزايد الثقة في الإقتصاد المصرى من قبل البنوك والصناديق الإستثمارية الدولية حول جدية واتساق برنامج الاصلاح الإقتصادى المصرى خاصة في ضوء الاصلاحات الهيكلية الهامة التى نفذت مؤخراً و كبر حجم الطروحات التى تمت فضلاً عن إقبال عدد من المؤسسات الإستثمارية الدولية للإستثمار للمرة الاولى فى السندات المصرية.



تطور ملحوظ لمشتريات الأجانب فى الأوراق الحكومية



١/ تعكس البيانات يوم التداول الأخير من كل شهر.

شهد التدفق الشهرى ورصيد الأجانب فى الأوراق المالية الحكومية تطور ملحوظ ليحقق صافى تدفقات لداخل البلاد بلغت نحو ٣ مليار دولار منذ قرار تحرير سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦.

التشريعات الجديدة خلال المرحلة المقبلة:

تعمل الحكومة على إصدار عدد من التشريعات الهامة خلال المرحلة المقبلة بهدف تشجيع الإستثمار وتزليل العقبات أمام المستثمرين المحليين والأجانب ويأتى على رأسها؛

- إصدار قانون تيسير إجراءات تراخيص المنشآت الصناعية،
- تعديل قانون ضمانات وحوافز الإستثمار والشركات وسوق المال،
- إصدار قانون جديد للإفلاس والتصفية،
- إصدار قانون شركات الشخص الواحد والذى يهدف إلى مواكبة التطورات العالمية فى مجال تنظيم الشركات،
- اعداد قانون الأراضي الموحد لإنشاء آلية موضوعية لتخصيص وطرح الأراضي الصناعية مرفقة بكميات كبيرة وبأسعار مناسبة وفقا لاحتياجات المناطق والتجمعات الصناعية بمصر،
- إعداد قانون جديد للمناقصات والمزايدات الحكومية يسمح بطرح وتنفيذ المشاريع الإستثمارية بأساليب حديثة تتوافق مع الأعراف المتبعة والمتعارف عليها
- إعداد قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة،
- إعداد قانون تعويض المقاولين من جراء رفع سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار.

ثالثاً: أهم التحديات المالية والإقتصادية ٢٠١٧/٢٠١٦

الإلتزام بالإستحقاقات الدستورية للتعليم والصحة

فى إطار حرص الحكومة على الإلتزام بالاستحقاقات الدستورية فى الصحة والتعليم والبحث العلمى، وإيماناً منها بضرورة التأكد من كفاءة وفعالية هذا الإنفاق لىفى بأغراضه على النحو الأمثل، تتوجه الحكومة إلى وضع إطار موازنة مرتكزة على البرامج، مما يعطى مجالاً أفضل للمتابعة والتقييم كما يخدم المساءلة بشأن مؤشرات الأداء ومخرجات الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمى.

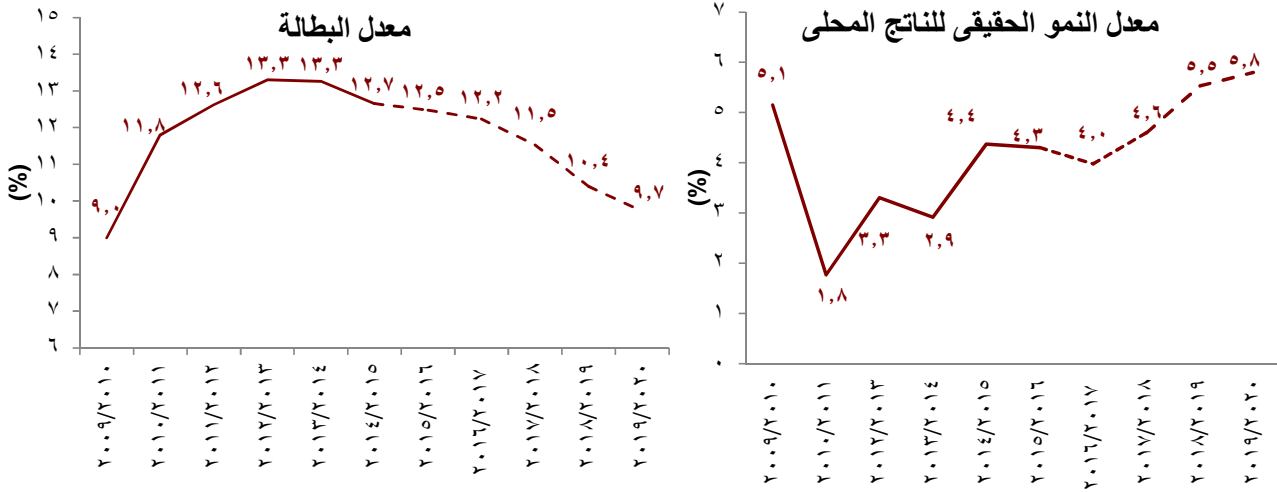
تأثير التغيرات الأخيرة من تحرير أسعار الصرف ومعدلات الفائدة (الأسس التى بنيت عليها الموازنة)

لقد كان من الطبيعى أن يكون للإصلاحات والإجراءات التصويبية التى تم إتخاذها مؤخراً من سياسات تغيير سعر الصرف والفائدة أثر على نتائج موازنة العام المالى الحالى. فعلى جانب المصروفات سوف تلتقى هذه الآثار ظلالها على إرتفاع تكلفة دعم المواد البترولية والكهرباء والسلع التموينية وزيادة أسعار عقود المقاولات للمشاريع الإستثمارية المدرجة فى الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى زيادة فوائد الدين وأعباؤه. إلا أنه يجب أيضاً الأخذ فى الإعتبار وجود بعض العوامل الأخرى التى سوف تؤدى الى زيادة موارد الخزنة العامة مما يعوض أثر تخفيض سعر الصرف ومنها تزايد حصيلة الإيرادات الجمركية وحصيلة المبيعات على السلع المستوردة، وزيادة المتحصلات من قناة السويس وهيئة المجتمعات العمرانية. كما تم مراعاة التأكد من وجود مصادر إيرادات إضافية لتدعيم موازنة العام المالى القادم من خلال طرح رخصة الجيل الرابع للمحمول وطرح رخص الأسمت، بالإضافة إلى عدد من الإصلاحات الضريبية وغير الضريبية الأخرى لتعظيم موارد الدولة.

رابعاً: الأهداف الكمية والإفتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧

١. معدلات النمو والبطالة

يستهدف مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود ٤.٦% ومع التركيز على تحقيق نمو إحتوائى شامل كثيف العالة تنعكس آثاره على مختلف فئات المجتمع، حيث تستهدف به الحكومة خلق فرص عمل تستوعب أعداد الداخلين الجدد سنوياً وتسمح في نفس الوقت بخفض معدلات البطالة بشكل مستمر على المدى القصير والمتوسط، حيث تستهدف خفض معدلات البطالة إلى مستويات تتراوح بين ١١-١٢%، وذلك مقابل ١٢.٥% في يونيو ٢٠١٦. وبالرغم من انخفاض معدلات البطالة إلا أنها تزال مرتفعة مما يتطلب توليد معدلات نمو إقتصادي مرتفعة تلبى متطلبات التشغيل وتمكن من خلق فرص عمل جديدة وحقيقية مما يعود بالنفع على حياة المواطن اليومية.



٢. معدلات العجز والدين الحكومي

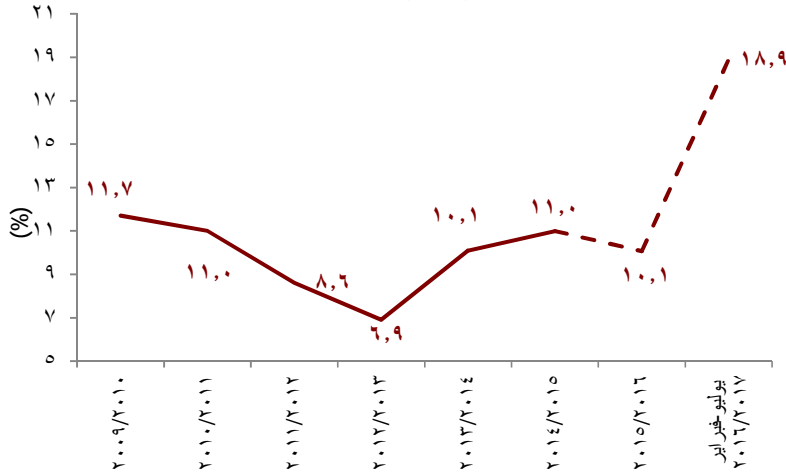
يعتبر مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ هو نقطة الارتكاز الأساسية في برنامج الإصلاح الإقتصادي مع صندوق النقد الدولي فهذا العام يبدأ الإقتصاد المصري في جنى ثمار الإصلاح مصحوباً ببعض الإجراءات الجادة المطلوب تنفيذها حيث تستهدف موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ إستمرار جهود وزارة المالية للسيطرة العجز الكلي ليتراوح بين ٥-٦% على المدى المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، ومن المتوقع أن تحقق الإيرادات العامة في مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ معدل نمو نحو ٢٢.٢%، كما يتوقع أن تحقق المصروفات العامة في مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ معدل نمو قدره ٢٢.١% مقارنة بالعام المالي الجاري .

وفي ضوء التزام الحكومة بتنفيذ حزمة الاجراءات الاصلاحية المستهدفة وفي التوقيتات المقدره ساهم ذلك بشكل كبير ومؤثر في الحد من التأثير السلبي على الموازنة بسبب تغيير الافتراضات الاقتصادية وارتفاع مخصصات دعم الطاقة. فقد قامت الحكومة بتنفيذ حزمة من الاجراءات الاصلاحية التي تهدف الى إعادة ترتيب اولويات الانفاق، وتعظيم حصيلة الإيرادات، وتطوير الجانب الإداري والمؤسسي لوزارة المالية ومؤسساتها مما انعكس على تحسن الاداء المالي.

بالاضافة إلى الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية والحريئة التي نفذت مؤخراً قد بدأت بالفعل في تحقيق العديد من الاهداف المرجوة واهمها خفض العجز الاولى للموازنة، وخفض عجز الكلي للموازنة، ويستهدف مشروع الموازنة العمل على خفض معدلات الدين الحكومي لتصل على المدى المتوسط إلى نحو ٨٠-٨٥% بحلول عام ٢٠٢٠/٢٠٢١.

٣. معدلات التضخم

معدل التضخم العام لأسعار المستهلكين



تسعى السياسة الاقتصادية للحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي المصرى للسيطرة على معدلات التضخم تدريجياً، وذلك من خلال خفض عجز الموازنة على جانب الطلب، وفي نفس الوقت العمل على دفع الإنتاج وزيادة معدلات الإنتاجية على جانب العرض.

أداء الإقتصاد العالمى

تم إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ فى ضوء توقع إستقرار معدلات نمو الإقتصاد العالمى؛ وذلك فى ظل وجود توازنات بين تحسن وتيرة النشاط الإقتصادى لعدد من البلدان من ناحية ووجود عدد من المخاطر التى تحول دون ذلك من ناحية أخرى. ويأتى التحسن فى ضوء نتائج النصف الثانى من عام ٢٠١٦ لبعض الإقتصادات المتقدمة وأيضاً الناشئة؛ ويأتى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية متأثراً بتعافى الإنتاج الصناعى، وارتفاع الاسهم الأمريكية، والزيادة الكبيرة التى شهدتها سعر الدولار الأمريكى منذ إنتابات ٨ نوفمبر ٢٠١٦، بالإضافة إلى توقع إنتهاج سياسات مالية تحفيزية خلال المرحلة المقبلة مما سيكون له تأثير إيجابى على إنعاش ودفع حركة الإقتصاد العالمى. كما تحسنت مؤشرات الأداء الإقتصادى لدول أخرى خلال تلك الفترة مثل اليابان وروسيا حيث استفادة الأخيرة من إرتفاع أسعار النفط نتيجة لتخفيض حجم المعروض من قبل البلدان المنتجة.

وعلى الجانب الأخر، تظل المخاطر المحيطة بالتوقعات المستقبلية مرهونة بعدة عوامل وعلى رأسها تحفظ معظم الإقتصادات فى سياساتها فى ضوء ترقب التغيرات التى قد تحدث نتيجة لتغير الإدارة الأمريكية مما سيكون له أثر هام على حركة الإقتصاد العالمى فضلاً عن التباطؤ الذى يشهده النمو الإقتصادى فى عدد من الدول المؤثرة فى الإقتصاد العالمى خاصة منطقة اليورو عقب تصويت بريطانيا بالتحرك من دول الإتحاد

الأوروبى، وتأثر معدلات النمو الإقتصادى لدول أمريكا اللاتينية فى ظل ضيق الأوضاع المالية فى المكسيك وما تتعرض له من آثار معاكسة بسبب عدم اليقين المرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية. وذلك بالإضافة إلى تأثر حجم الإستهلاك لدولة الهند نتيجة لنقص السيولة، فضلاً عن الإنكماش الذى تشهده دولة تركيا نتيجة لتأثر إيرادات السياحة. والمخاطر الجغرافية- السياسية نتيجة للحروب الأهلية والصراعات فى بعض دول الشرق الأوسط.

جدول (١): الإفتراضات الرئيسية المستخدمة فى إعداد تقديرات مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨

البيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧
	فعلى	متوقع	متوقع	متوقع
الناتج المحلى بأسعار السوق (مليار جنيه)	٢,٤٣٠	٢,٧٠٩	٣,٤٠٨	٤,٠٧٣
متوسط سعر برميل برنت (دولار / برميل) ^{١/}	٧٣,٠	٤٠,٨	٥٠,٠	٥٥,٠
متوسط سعر طن القمح العالمى (دولار / طن) ^{٢/ ١/}	٢١٤,١	٢١٣,٥	٢١٧,١	٢٢٢,٠
متوسط السعر الفعال للضريبة الجمركية فى مصر (%) ^{٣/}	٤,٧	٥,٨	٥,٧	٥,٦
معدل نمو التجارة العالمية للواردات السلعية (%) ^{٤/}	٢,٨	٢,٤	٣,٢	٤,٢
معدل نمو الإقتصاد العالمى (%) ^{٤/}	٢,٦	٢,٥	٢,٦	٢,٨
متوسط معدل التضخم العالمى (%) ^{٤/}	٣,٠	٢,٨	٣,١	٣,٣

١/ يتم الحساب فى ضوء متوسطات أسعار السوق (SPOT) والسوق الأجلة لتواريخ التسليمات المختلفة ويتم حساب هذه التقديرات بصورة دورية.

٢/ أسعار التناول بالبورصات العالمية بخلاف مصروفات الشراء الأخرى.

٣/ الضريبة الجمركية القياسية كنسبة إلى إجمالى الواردات السلعية.

٤/ وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى - قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العلمى - فى أكتوبر ٢٠١٦ (متوسط سنوات ميلادية).

خامساً: أهم توجهات السياسة المالية في مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧

سياسات دفع النشاط الإقتصادي

تعمل الحكومة على تطبيق حزمة من السياسات تهدف إلى دفع النشاط الإقتصادي من خلال رفع معدلات الإيداع والإستثمار، وإجراء إصلاحات إقتصادية وهيكلية توفر بيئة مالية ونقدية ومؤسسية مستقرة وعادلة للأعمال، بجانب تعزيز القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع القطاع غير الرسمي على الإنضمام لمنظومة العمل الرسمي من خلال حوافز محددة، وتطوير منظومة إدارة الأصول المملوكة للدولة ورفع كفاءتها بما يؤدي إلى تعظيم الإستفادة منها في تمويل الإحتياجات التنموية. بالإضافة إلى إستكمال تنفيذ المشروعات الكبرى والتنموية مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص بدور رئيسي في تنفيذ وتمويل هذه المشروعات، والإستمرار في معالجة فجوة الطاقة، وتحقيق أفضل إستغلال للموارد الطبيعية، وتطبيق إستراتيجية متكاملة للتنمية الصناعية والزراعية وتنمية الصادرات غير البترولية. فضلاً عن إستهداف زيادة الإستثمار في رأس المال البشري وتأهيل الشباب بالشكل الذي يساعده على مواكبة التطورات السريعة في سوق العمل ورفع كفاءته وإنتاجيته.

سياسات إصلاح المالية العامة

يستهدف مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ تحقيق الضبط المالي للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام، حيث أن ارتفاع الطلب المحلي كنتيجة لزيادة عجز الموازنة في الآونة الأخيرة وما صاحبه من توسع نقدي قد أدى إلى آثار تضخمية لم يتم مقابلتها بزيادة على جانب العرض بسبب الاختناقات في المعروض من السلع والخدمات وبالتالي فإن الحل الجذري لمشكلة التضخم يكمن في إجراءات الضبط المالي التي تتبعها الحكومة بهدف خفض عجز الموازنة. حيث يستهدف مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ خفض العجز الكلي ليتراوح بين ٨.٥- ٩.٥% من الناتج المحلي مقابل ١٢.٢% في عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

تطوير منظومة الأجور وأثر تطبيق قانون الخدمة المدنية

تعمل الحكومة على تطوير منظومة الأجور، من خلال رفع معدلات إنتاجية العامل في القطاعات الخدمية والإنتاجية في مصر. ولذلك تستهدف الحكومة دراسة تطوير منظومة الأجور من خلال تطوير هيكل أجور الموظفين بالدولة، مع ربط نظم الإثابة بالإنجاز الفعلي، إلى جانب تبنيها إصلاحات كان من شأنها تحسين كفاءة الإنفاق على الأجور وتحميل التضخم فاتورة الأجور مثل:

§ تحويل بعض المكافآت والبدلات إلى قيم مقطوعة بدلاً من ربطها كنسب إلى المرتب الأساسي.

§ حظر تام للتعاقد على بند أجور موسمين ضمن اعتمادات الباب الأول أجور وعلى اعتمادات الباب الثاني والرابع وتخصيص الاعتمادات الواردة بهذه الأبواب للأغراض المنشأة هذه الأبواب من أجلها.

§ حظر على كافة الجهات الإدارية الداخلة في الموازنة العامة للدولة إصدار أى قرارات مالية من شأنها زيادة نظم الحوافز والمكافآت أو أية مزايا مالية أخرى معتمدة ومعمول بها في الوحدات الإدارية.

استكمال الإصلاحات الهيكلية والمالية في قطاع الطاقة

استمرار الإصلاحات الهيكلية والمالية في مجال دعم الطاقة باعتبارها إصلاح ضروري لإزالة التشوهات السعرية داخل الاقتصاد التي أدت إلى جذب استثمارات كثيفة استدام رأس المال والطاقة على حساب استثمارات أعلى كثافة من جهة التشغيل. وتشمل استكمال تنفيذ خطة ترشيد دعم المواد البترولية على المدى المتوسط، وتطبيق المنظومة الجديدة للبطاقات الذكية في توزيع المنتجات البترولية المدعومة بهدف مكافحة تهريب المنتجات المدعومة، ومنع التسرب، بالإضافة إلى تحقيق أفضل استهداف لمستحقي الدعم على المدى المتوسط. كما تشمل

الإصلاحات الإستغلال الأفضل لموارد الطاقة واستدام مزيج الطاقة يحقق الكفاءة وخفض التكلفة، مع التحول إلى موارد الطاقة الجديدة والمتجددة والأقل تأثيراً على البيئة؛ هذا بالإضافة إلى إجراء إصلاحات مالية وهيكلية للهيئة المصرية العامة للبترول والشركات التابعة لها لتعظيم العائد في قطاع البترول.

وذلك إلى جانب استكمال تطبيق خطة ترشيد دعم الكهرباء لمختلف فئات الاستهلاك على مدى السنوات الخمس التالية، بالإضافة إلى خطط ترشيد إنارة الشوارع، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لإنتاج الكهرباء بالأساليب العادية وكذلك باستدام الطاقة الجديدة والمتجددة وبيعها للشبكة الرئيسية والمستهلكين بأسعار اقتصادية، ورفع كفاءة محطات توليد الكهرباء وشبكة نقل وتوزيع الكهرباء بما يعود بمردود إيجابي على خفض التكاليف وتوفير الطاقة اللازمة لدعم خطة التنمية.

تنوع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام

تهدف سياسة الوزارة إلى تنوع مصادر التمويل بين المحلي والخارجي للحد من تأثير ارتفاع أسعار الفائدة في السوق المحلي على خدمة الدين وذلك من خلال الاستفادة من وسائل تمويل ميسره (منخفض التكاليف وطويل الاجل) من المؤسسات الدولية؛ بالإضافة إلى إستهداف تمديد آجال إصدارات أذون وسندات الخزانة إلى آجال أطول، ومع توسيع قاعدة المستثمرين وبما يسهم في تحقيق خفض تدريجي في تكلفة خدمة الدين، وذلك من خلال جذب المؤسسات الإستثمارية للإكتتاب في أذون وسندات الخزانة في السوق المحلية، وقد نجحت وزارة المالية في إصدار سندات دولارية بقيمة ٤ مليار دولار بآجال تمتد من ٥ إلى ١٠ إلى ٣٠ سنة في يناير ٢٠١٧؛ ذلك بالإضافة إلى إستحداث أدوات تمويلية جديدة مثل الصكوك، وتنشيط السوق الثانوية للسندات.

اصلاحات أخرى لتحسين إدارة المالية العامة

تستهدف الحكومة القيام بإصلاحات لرفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة الأجور إلى جانب ميكنة المعاملات الحكومية، كما تستهدف تطوير أطر الرقابة الداخلية قبل الصرف، واستكمال تفعيل نظام حساب الخزانة الموحد، وتطوير إدارة التدفقات النقدية، وتعديل قانون المناقصات والمزايدات لرفع كفاءة منظومة المشتريات الحكومية. كما تستهدف الحكومة التحول إلى تطبيق موازنات البرامج والأداء في إعداد وتنفيذ ومتابعة أداء الموازنة العامة للدولة وهي إجراءات ضرورية لتعظيم العائد من استدام موارد الدولة. فضلاً عن الجهود الحثيثة لتفعيل أطر الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية خلال مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، ومع نشر التقارير والبيانات المرتبطة بالأداء المالي بشكل دوري، ونشر الثقافة المالية وتشمل إصدار العديد من التقارير والكتيبات ومنها البيان المالي قبل التمهيدى، مراجعة الأداء نصف السنوى وموازنة المواطن وهي تقارير من شأنها تفعيل الرقابة المجتمعية على الأداء المالي.

تعزيز ارتباط إيرادات الدولة بالنشاط الإقتصادى

اتخاذ إجراءات إصلاحية هيكلية لزيادة إيرادات الدولة الضريبية وغير الضريبية بما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد في الاقتصاد المصرى، وتأخذ في إعتباراتها العدالة ومشاركة جميع فئات المجتمع في جنى ثمار الإصلاحات الإقتصادية وهي على النحو التالى:

القيمة المضافة: التأكد من سلامة تطبيق ضريبة القيمة المضافة والتي تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية، مع ربط الحصيلة بالنشاط الإقتصادى، ورفع كفاءة المنشآت الإقتصادية وتخفيف الإلتزامات المالية من خلال تطبيق خصم الضرائب على المدخلات المباشرة وغير المباشرة في مراحل الإنتاج المختلفة، وفرض مزيد من العدالة في توزيع أعباء الضريبة، وتخفيف إنضمام الإقتصاد غير الرسمى داخل الإقتصاد، وضبط المجتمع الضريبى، وتغيير الثقافة الضريبية في المجتمع، والحفاظ على حقوق المستهلك من خلال إصدار الفواتير. وفي نفس الوقت التأكد من أن تصميم وتطبيق المنظومة الجديدة يراعى الحماية الإجتماعية للفئات الأولى بالرعاية وعدم فرض أعباء إضافية على الإحتياجات الأساسية للمواطنين مثل الغذاء، والتعليم، والصحة، والمواصلات، والخدمات الثقافية، وغيرها.

إستكمال إصلاحات المنظومة الجمركية التي تسهم في حماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المشروعة نتيجة التهريب، وتشمل تطبيق قانون جديد للمجارك يستهدف تبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين، وفي نفس الوقت تشديد العقوبة على المتهربين.

الضرائب العقارية

كما تلتمز الحكومة بتطوير منظومة الضرائب العقارية على المباني، من خلال رفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتطوير نظم المعلومات والحصص والفحص والتعامل مع المواطنين، بالإضافة إلى استكمال الاتفاقات التحاسبية مع الوزارات المعنية بقطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل السياحة والبتترول، علماً بأن القانون يقضى بتوجيه نصف الحصيلة مناصفةً بين تطوير المناطق العشوائية ودعم موازنات المحافظات لتطوير الخدمات المحلية التي تقدمها للمواطنين.

إصلاحات ضريبية أخرى

رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية، وتشمل تحديث وتطوير نظم المعلومات، والربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني، وإصدار القرارات والتعليقات التي تضمن ضبط المجتمع الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، والتركيز على سد منافذ التخطيط والتهرب الضريبي، وتحسين أداء الحصيلة من بعض الأنشطة وفي مقدمتها الضرائب على المهن الحرة، والضرائب المرتبطة بالقطاع المالي.

إتخاذ إجراءات لتعزيز الإيرادات غير الضريبية، واستثناء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة، وتشمل تنفيذ إجراءات لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام بما في ذلك تحقيق عائداً مناسبة عن الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات والشركات في القطاعات المختلفة لزيادة مواردها وتحسين موقفها المالي، مراجعة تكلفة وأسس تسعير عدد من رسوم التنمية التي لم تتم مراجعتها منذ سنوات ولا تمس محدودى الدخل في شيء كإستكمال إجراء تسويات تقنين اوضاع أراضي الإستصلاح الزراعي التي تم إستدائها في غير نشاطها الأصلي التي خصصت من أجله

سياسات للسيطرة على إرتفاع الأسعار وزيادة المنافسة وحماية المستهلك

تتبنى الدولة حالياً عدد من الإجراءات للسيطرة على الأسعار حتى لا يتحمل المواطنين أعباء جديدة نتيجة للزيادة غير المربرة في هامش أرباح بعض التجار وليست ناتجة عن الإجراءات الإصلاحية وحدها، وبالإضافة إلى ذلك فقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة بالفعل عدداً من الإجراءات للمراقبة وضمان التطبيق الصحيح للقانون حتى لا يتم إستغلاله للتلاعب بالأسعار؛ إلا انه يجب العمل على تكاتف جهود أجهزة الدولة لإمكانية تفعيل هذه الإجراءات ومحاولة ضبط الأسعار في الاسواق ومن أهم السياسات التي جارى حالياً العمل على تطبيقها كما يلي :

- العمل على الاعلان عن اسعار السلع الاساسية المعفاة بحسب القانون بالتعاون مع الجهات المختصة لمنع التلاعب بالأسعار والممارسات الخاطئة.
- وضع نظام مبسط يمكن المواطنين من الإبلاغ عن مخالفات الاسعار والمنتجات وربطه مع الجهات المختصة لاتخاذ اللازم.
- مزيد من التوعية ونشر معلومات عن مراكز بيع السلع بالأسعار الرسمية في جميع انحاء الجمهورية مع العمل على توسيع خريطة مراكز البيع من خلال الجهات ذات الصلة.

- تنشيط الدور الرقابي وتفعيل حملات الرقابة على الاسواق بالتعاون مع شرطة التموين.
- الإعلان عن أوجه صرف الحصيلة الضريبية الاضافية المتوقعة وإعادة ضخها لدعم السلع والخدمات الأساسية وتخفيض عجز الموازنة.
- تعديل قانون حماية المستهلك وتشديد العقوبات على المتلاعبين بالأسعار.
- إلزام التجار والمصنعين بوضع أسعار السلع على العبوات حتى يتم تداولها في كل الأماكن بنفس السعر.
- تدخل القوات المسلحة وطرحها للسلع الأساسية بأسعار منخفضة في كل مناطق الجمهورية لإعمال آليات السوق الحر والمنافسة وحتى تجبر التجار على تخفيض أسعارهم وعدم المغالاة في أرباحهم.

تدعيم نظم الحماية الاجتماعية

يأتى التركيز على البعد الاجتماعي كمحور أساسى فى السياسة المالية للحكومة المصرية وهو ما يتعكس على مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨. وفى هذا الصدد تعتبر الحكومة سياسات التشغيل الخط الأول للدفاع عن الفقر وتحسين مستوى المعيشة واستهداف زيادة معدلات النمو الاقتصادى المولدة للعمل من خلال:

- زيادة الاستثمارات الحكومية بموازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ لتطوير البنية الأساسية ورفع معدلات الانتاجية.
 - تنفيذ المشروعات الكبرى كثيفة العمالة والمحفزة للقطاع الخاص.
 - برنامج الاقراض منخفض التكاليف (٥%) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
 - إلغاء التشوهات المحفزة للمشروعات كثيفة الطاقة غير كثيفة العمالة
 - توفير مصادر كافية ومتنوعة ومستدامة للطاقة
 - زيادة المساندة لأنشطة التصدير
 - تطوير برامج التدريب خاصة التدريب الصناعى
 - جذب القطاع غير الرسمى للدخول والعمل من خلال قنوات الاقتصاد الرسمى
- وقد قامت الحكومة بتطبيق عدد من الإجراءات الاضافية للحماية الاجتماعية خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ لمواجهة التطورات الاقتصادية، وفى مقدمتها:
- رفع مخصصات الدعم على البطاقات التموينية من ١٥ (كما كان مخصص له فى الموازنة) إلى ٢١ جنية للفرد، بالإضافة إلى رفع أسعار شراء القمح المحلى وربطها بالسعر العالمى وزيادة أسعار شراء منتجات زراعية أخرى (مثل قصب السكر).
 - زيادة عدد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة إلى ١.٧ مليون أسرة فى نهاية العام مقابل نحو ١ مليون أسرة عند إعداد الموازنة.
 - توفير مبالغ نقدية لصالح الهيئة العامة للبتروك كدعم للطاقة (٤ مليار جنية شهريا) لضمان إستمرار توفير الوقود اللازم للكهرباء وللصناعة وللأفراد.
 - زيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة وشراء الادوية.

إصلاح التأمين الصحي الشامل

نظم التأمين الصحي الشامل من الإصلاحات التي يصعب تنفيذها في الدول المتقدمة أو النامية، وهو ما يتوجب معه كل الحذر لضمان إستدامته المالية والخدمة المقدمة للمواطنين. كما يتطلب الكثير من التأني وتمثل أهم المبادئ والأسس التي ينبغي أن يقوم عليها هذا الإصلاح في:

- § أن يكون ضمن إصلاح شامل للقطاع الصحي يشعر به المواطنون من خلال تحسين مستوى الخدمة الصحية بشكل ملحوظ.
- § أن يكون للنظام الجديد الملاءة المالية والقدرة على الإستدامة.
- § أن تقتصر مساهمة الخزانة العامة لتمويل أعباء غير القادرين وما تفرضه معايير الصحة العامة وتقره القوانين كالتزامات على الخزانة.
- § هذا النظام يحتاج في تطبيقه الكامل على مستوى الجمهورية إلى فترة ١٢-١٥ سنة.

سادساً: أهم المخاطر المالية في مشروع موازنة العام المالي القادم

§ وضعت الحكومة المصرية برنامجاً طموحاً للإصلاح الإقتصادي يهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية التي ظل الإقتصاد المصري يعاني منها لسنوات. وبالفعل بدأت الحكومة في تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية والمالية الهامة منذ نوفمبر ٢٠١٦ والتي طالما تأخر تنفيذها خلال السنوات السابقة، وهو ما أدى بدوره إلى جذب المؤسسات الدولية لمساندة هذا البرنامج الطموح مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الإفريقي، ومجموعة الـ G٧. وبتابعة المؤشرات الإقتصادية فقد بات واضحاً تزايد رغبة المستثمرين للإستثمار في الإقتصاد المصري وتنامى الثقة في برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تنفذه الحكومة. وإستكمالاً لما تحقق فإن الحكومة المصرية تسعى إلى تنفيذ مرحلة ثانية من الإصلاحات من خلال مشروع موازنة العام المالي القادم ٢٠١٧/٢٠١٨ مع التركيز على مواجهة التحديات بشكل متكامل ومن أهمها إصلاحات منظومة قطاع الطاقة وإستكمال إجراءات ترشيد الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه ومواجهة التهرب الضريبي وتحسين البيئة الضريبية وتحسين مناخ الأعمال.

§ ترتبط مصر ببرنامج إصلاحى مع صندوق النقد الدولي (EFF) مدته ثلاث سنوات ينتهى في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ لإصلاح الإقتصاد المصري ووضعها على الطريق الصحيح وجعله يمتد بكامل طاقاته الكامنة مع تحقيق معدلات نمو مستدامة وعلاج الكثير من التشوّهات المزمّنة في الموازنة العامة للدولة التي لازمتها بسبب إتباع سياسات دعم سلعى غير رشيدة (دعم المنتجات البترولية والكهرباء والسلع التموينية) خلال العقود الماضية حيث كان يستفيد منه الأغنياء وغير المستحقين له أكثر من الفقراء والمحتاجين. ويساهم هذا البرنامج في توجيه الإنفاق العام إلى مكانه الصحيح حيث يتم ترشيد الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه بالإضافة إلى تخفيف الإستثمار وتشجيع القطاع الخاص وزيادة الإستثمارات التي تؤدى إلى زيادة الموارد العامة.

§ حيث يتضمن مشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ عدد من الإجراءات الرئيسية تم الإعتماد عليها لتحقيق العجز المستهدف والسيطرة عليه وعدم السماح له بالتنامى مرة أخرى، حيث تبلغ قيمة الإجراءات الضريبية ١٠٥ مليار جنيه (٢.٥% من الناتج المحلي) والإجراءات غير الضريبية ٢٢ مليار جنيه (٠.٥% من الناتج المحلي) بإجمالى ١٢٧ مليار جنيه تقريباً (٣.١% من الناتج المحلي).

§ ويواجه تنفيذ الموازنة العامة الجديدة بعض المخاطر ومن بينها إرتفاع أسعار المواد البترولية والقمح العالمية عن التقديرات العالمية في الوقت الحالى وبما يؤثر على زيادة دعم المواد البترولية والغذائية، مما يساعد على زيادة الضغوط التضخمية في ظل إرتفاع سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية خاصة الدولار وانعكاس ذلك على تباطؤ معدلات النمو الإقتصادى عن المعدلات المقدرة في الموازنة لأسباب خارجية أو داخلية وبحيث تؤثر على الإستثمارات ومعدلات النشاط الإقتصادى.

§ ضرورة إلتزام الهيئات ومؤسسات الدولة وعلى وجه الخصوص شركات وبنوك القطاع العام بتحويل الفوائض المدرجة بموازنتها للخزانة العامة للدولة كمورد رئيسى لتمويل إلتزامات الدولة. بالإضافة إلى المخاطر الناشئة عن التوسع في إصدار الضمانات.

§ تكرر حدوث الأزمات المالية العالمية وعدم إستقرار الأسواق بما يؤثر على قدرة الدول النامية ومن بينها مصر في الحصول على التمويل بتكلفة غير مرتفعة. كما أن إرتفاع أسعار الفائدة على السندات الأمريكية التى كانت تقترب من الصفر فى المائة من شأنه جعل الإقتصاد الأمريكى أكثر جاذبية للإستثمارات الأجنبية من كل دول العالم مما يقلل من فرص الحصول على التمويل الميسر بسعر فائدة مناسب لتمويل الموازنة العامة للدولة.

§ حدوث إنخفاض فى معدلات النمو العالمى أو إنخفاض معدلات التجارة العالمية أو حدوث تضخم لدى الشركاء التجاريين كل تلك المخاطر ستعكس على أداء الإقتصاد المصرى وبالتالي على الموازنة العامة للدولة، حيث أن حدوث إنخفاض فى معدلات النمو العالمى سيصاحبه إنخفاض فى الطلب على الصادرات المصرية وإنخفاض أعداد السائحين القادمين لمصر وبالتالي إنخفاض التدفقات الأجنبية للإقتصاد المصرى، كما أن حدوث ركود فى معدلات التجارة العالمية من شأنه حدوث إنخفاض فى حجم التجارة المارة بقناة السويس مما ينعكس على إيرادات قناة السويس التى تؤول للموازنة العامة بالخفض. أما فى حالة حدوث تضخم لدى الشركاء التجاريين من شأنه أن ينعكس على زيادة معدل التضخم فى مصر حيث يعتبر تضخماً مستورداً حيث ينتقل إلى الإقتصاد المصرى من خلال ما يتم إستيراده من سلع وخدمات بأسعار مرتفعة منهم.

§ كما إن عدم تطبيق إجراءات الإصلاح المالى أو التأخر فى تطبيقها سوف يؤدى إلى تحميل عجز الموازنة العامة بقيمة هذه الإجراءات مما يؤدى لزيادة حجم الإستدانة لتمويل عملية الإنفاق على الخدمات العامة. ولذلك تهيب الحكومة بمجلس النواب الموقر وكافة جموع المواطنين معاوتها ومساندتها على ضبط المالية العامة للإقتصاد المصرى من خلال إقرار الإصلاحات ومشروعات القوانين التى سيتم تقديمها للتنفيذ فى موازنة العام القادم.